مديم

المددي م

و ۳۰ تشرین ثـاني ۱۹۳۱

السنة النالنة

عمان : الاثنين في ٢٠رجب ١٣٥٠

مذاكرات المجلس المتشريعي

محضر الجلسة السادسة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني

وكيل الرئيس — ان مشروع ذيل قانون التمتع الذي نحن بصدده يحتوي على اعفاء الوعاظ والمبشر بين والمدرسين ومعلمي المدارس الخصوصية من ضريبة التمتع والمالية نقول انه لافرق عندها اذا رفض هذا المشروع او قبل او اقتصر فيه على اعفاء معلمي المدارس الخصوصية فقظ والآن قاسم بك الهنداوي يقترح رفع كله « الوعاظ والمبشرون والمدرسون » والاكتفاء بكلمة «معلمو المدارس الخصوصية » فاضع اقتراحه بالرأي ·

فقبل المجلس اقتراح قاسم بك الهنداوي « بحيث اصبحت المادة الثانية من ذيل قانون التمتع هو آت :

« ٥٠ —معلموالمدارس الخصوصية · --»

و كيل الرئيس— فليقرأ اقتراح اللجنة الادار بة المتعلق بيبوع الاراضي والعقارات الحارجية «– فقرئ كما هو مدرج في متن ضبط الجلسةالرابعة–»

وكيل الرئيس – هل لاحد الاعضاء الكرام كلام في هـــذا الموضوع ?

عادل بك – نعم: حقاً ان هذا الموضوع هو من اهم المواضيع التي تحتاج اليها البلاد أذلك فان الجاكم قد اجتهدت اجتهاداً 'يخالف ما يستنج من احكام قانون الاراضي و بخالف ايضاً مقررات عبلس الشوري العثماني بشأن البيوع الخارجية وقد حصل من جراء ذلك اضرار عظيمة للاهلين بسبب الاحكام الصادرة من المحاكم .

بسبب، وحيث ان المحاكم لها حق الاجتهاد والحسكم فلا يمكن ان يعترض عليها لان القوانين الموجودة وحيث ان المحاكم لها حق الاجتهاد والحسكم فلا يمكن ان يعترض عليها لان القوانين الموجودة هي كافية لاعتبار البيوع الحارجية التي مضى عليها مرور الزمن صحيحة الهذا ارىان اقتراح اللجنة التي مضى عليها مرور الزمن صحيحة التي بينتها في مضبطتها الادارية هو في محله وافترح ان تكلف الحكومة لسن قانون حول المواضيع التي بينتها في مضبطتها الادارية هو في محله وافترح ان تكلف الحكومة لسن قانون حول المواضيع التي بينتها في مضبطتها المدارية هو في محله وافترح ان تكلف الحكومة لسن قانون حول المواضيع التي بينتها في مضبطتها المدارية هو في محله وافترح ان تكلف الحكومة لسن قانون حول المواضيع التي بينتها في مضبطتها المدارية هو في محله وافترح ان تكلف الحكومة لسن قانون حول المواضيع التي بينتها في مضبطتها المدارية هو في محله وافترح ان تكلف الحكومة لسن قانون حول المواضيع التي المدارية هو في محله وافترح ان تكلف الحكومة لسن قانون حول المواضيع التي المدارية هو في محله وافترح ان تكلف الحكومة لمن قانون حول المواضيع التي المدارية هو في محله وافترح ان تكلف الحكومة لمينان قانون حول المواضيع التي المدارية هو في محله وافترح ان تكلف الحكومة لمن قانون حول المواضيع التي المدارية هو في محله وافترح ان تكلف الحكومة لمن قانون حول المواضيع التي المدارية و المدارية هو في معلم وافترح ان تكلف الحكومة لمن قانون حول المواضيع التي المدارية و المدار

وكيل الرئيس-اسمحوالى باعوده بك ان اسألكم عن الفقرة الثالثة من تقريركم حيث تقول « «- اعتبار كافة البيوع الخارجية بحق العقارات التي تصرف فيها المشتري مدة عشر سنوات» هل المقصد اعتبار البيع الخارجي الذي وقع على الاراضي والعقارات غير المربوطة باسناد التسجيل "

عوده بك - نعم، فلو كانت البيوع، وجب قيودر سمية الوقعت هذه الاختلافات وبما ان اكثر ية عوده بك - نعم، فلو كانت البيوع، وجب قيودر سمية الوقعت هذه الاختلافات وبالت المالي البلاد كانوا يتبايه و نباسنا دخارجية عادية وليسلما قيود في الحكومة فقدر بطت هذه الاعتبارات في البند الرابع من المضبطة

ب بسر رب سور المرباء وده بك ؛ وهل يشمل هذا الترتيب البيوع الحارجية العقارات و كيل الرئيس - سوآل آخرياء وده بك ؛ وهل يشمل هذا الترتيب البيوع الحارجية العقارات

الجلسةالساكسة

افتتحت الجلسة السادسة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في السادف يوم الخميس برئاسة عطوفة وكيل الرئيس وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة الاهاشم بك خير ·

و كيل الرئيس – افتتج الجلسة · فليقرأ الضبط فقرئ ·

وكيل الرئيس — كان مجاسكم العالي قرر ارجاء النظر في مشروع ذيل قانون التمذع لجلسة اخرى وها هو البوم من مواضيع جلستنا الحاضرة · تفضل ياشكري بك :

شكري بك – بمناسبة اعادة البحث في مشروع ذيل قانون التمتيع احب ان يعلم مجلسكم الموقو ان المالية لم تقصد قط ان تلتزم على الاطلاق جانب الاستثناء · تذكرون اني بينت في كلامي السابق ان تقديم المشروع كان لازالة تردد حصل بسبب عدم وجود نص في قانون التمتع يتعلق بالاشخاص الذين تقتصر اعمالهم على بالاشخاص الذين تقتصر اعمالهم على التعليم والارشاد ·

فاذا كانُ برى من الموافقان تستمرالمالية على التكليف بضريبة التمتع ليكلف اولئك الاشخاص الذبن وردت اسماوُهم في اللائحة المعروضة عليكم فاني لا إنوى ان اقف مدافعاً ضد هذا الرأي. لذلك اترك الامر لحكتكم .

وكيل الرئيس— «خطاباً الى شكري بك » هل يقصد من ذلك انه بالامكان صرف النظر عن استثناء عموم اولئك الاشخاص المذّكور بن او افتصاره على معلمي المدارس ·

شكري بك – اذاكان المجلس لابرى لزوماً لهذا الاستثناء جزو^مياً كان او كلياً فاني لااقف مدافعاً في هذا الموضوع ·

وكيل الرئيس - هل لاحد كلام حول هذا الموضوع في

قاسم بك الهنداوي – انا احد اعضاء اللجنة المالية التي اقرت مشروع ذيل قانون التمتع بصيغته الحالية وحيث رأيت امر جوهري فالزجوع الى الصواب خير من الاصرار على الحطأ ولما كان قانون التمتع العثالي لا ينص على كلةو عاظومبشر بن ومدرسين لذلك ارتأى ان تحذف ذيل هذا القانون كلمة « وعاظ ومبشر بن ومدرسين » وابقاء لفظة « معلمو المدارس الخصوضية » فقط

وكيل الرئيس – مواضيع جلسة يوم الاثنين القادم : ١ – اقتراح سعيد بك المفتي بشأن منع اصدار الحبوب ورفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي ٢ – ملحوظات سمو الامير المعظم على ذيل قانون النقد الفلسطيني م قانون المحكمة الخاصة لشرق الاردن وسورياو جبل الدروز ي ۔ ا ا اسكة الحديدية ه — قانون الميزانية الخاص الموقت رقم « ٣ » لسنة ١٩٣١ –١٩٢٠ 1944-1941 / ((٤)) / -7 1944-1941 " " " " -A 1944-1941 " " " " " 1944-1941 / «A» / -d وانفضت الجلسة سكرتير المحلس التشريعي

> المنصحيح خطأمطيعي في العدد ٥٩ من ملحق الجريدة الرسمية الصحيفة ان في ذلك لضانة

والاراضى المسجلة املا وهل لاينافي ذلك قانون التصرف بالاموال غيرالمنقولةالذينص بانسندات الطابولاتفسخ الااذا ثبتءدم صحتهابقرار من المحكمة ج

عوده بك — ان قانون التصرف بالاموال غيرالمنقولة بنص بأنالتصر فبسندتمايك هوصحبح ولا يفسخ سند التمليك الا بحكم من المحكمة فالمقصود من ذلك هو معلوم فهنا بقرارنا هــذانعترف بأن المشتري لم ينكر على بائعه ملكية الارض قبل البيع له الا انه باقامته ابنية وغرسه اشجارو تصرفه قيما اشتراه مدة من الزمن نجعل له حقاً شرعياً اكتسبه بالاعتبارات المذكورة·

ومن الملوم ان قانون الاراضي الذي لم يطرأ عليه خلل جعل مدةالتصرف بالاراضي الاميرية عشر سنوات ولو كانت مسجلة على خلاف المتصرف مع ابطال سنذ التمليك الموجود بيدالخارج كما هو معلوم ومصرح في المادتين «٢٠٠ و ٧٨ »من القانون المذكور · وكم بالحرى اذا كان هنالك زعماً شرعياً والقصد من اوضاع قرار اللجنة اعتبار البيوع الخارجية ولولم تسجل وبقى البائع محتفظ بسند التمليك و كيل الرئيس – هل تر يدون ان يشمل القانون العقار التمع انه من المعلوم ان العقار التيشملها؛

حمكم المجلة وليس حكم قانون الاراضي

عوده بك — ولكن مو خراً صدرت ارادة سنية شملتها لقانون الاراضي

وكيل الرئيس – انا قصدت باستيضاحاتي ان يقف المجلس العالي على مقاصد الاقتراح حتى لايبقى مجال لسوء التأويل عند من القانون · اضع اقتراح الاجنة الادارية الذي نحن بصدده بالرأى ·

«-- فوافق المجلس على قبوله وتكليف الحكومة لوضع قانون بهذا المعنى ---»

وكيل الرئيس – يقرأ مشروع القانون الملحق لقــانونالميزانية لسنة١٩٢٩ – ١٩٢٠

«-فقري مكا هو منشور في العدد «٢٩٣» من الجريدة الرسية - -» فقرر المحلس احالته على اللحنة المالية

د كيل الرئيس - يقرأ قانون الميزانية الموقت لسنة ١٩٣٠ –١٩٣١ والاسباب الموجبةله ·

«-فقرئ مع الاساب الموجبة كاهومنشور في العدد «٢٩٦» من الجريدة الرسمية ٠-» مفرر المعلس العالمة على اللعنة المالية.

وكيل الرئيس – يقرأ قانون الميزانية الموتت لسنة ١٩٣٠ – ١٩٣١

استفريم كا هومنشور في العدد «٠٠٠» من الجريدة الرسمية-»

فقرر المعلس احالته على اللحنة المالة

و كيل الرئيس – يقرأ قانون الميزانية الحاص الموقت رقم «٢» لمنة ١٩٣١ «- فقري م كما هو منشور في العدد «٣١٣» من الجريدة الرمسية ، --»